

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الإفريقية

(دراسة قياسية)

تحت إشراف الأستاذ:

- الدكتورة: جلولي نسيم

من إعداد الطالب:

- لخضاري محمد الأمين

- بوحفص محمد حبيب أمين

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا	أستاذ محاضر أ	عبدلي لطيفة	الدكتورة
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر أ	جلولي نسيم	الدكتورة
مناقشا	أستاذ التعليم العالي	رزين عكاشة	أستاذ الدكتور

السنة الجامعية: 2021/2020

نحاول من خلال هذه الدراسة البحث محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الافريقية خلال الفترة 2002-2019 ، وباستخدام تحليل الانحدار الساكن للسلاسل الزمنية المقطعية ، تم تقدير ثلاث نماذج وهي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الانحدار الثابت و نموذج الانحدار العشوائي ، كما تم اجراء اختبارات المفاضلة ما بين النماذج المقدره، و أوضحت نتائج الاختبارات ضرورة اعتماد على نتائج الآثار الثابتة، و قمنا بتشخيص النموذج المختار و أعدنا تقديره باستخدام منهجية PCSE ،حيث استخدمنا محددات اقتصادية و أخرى مؤسسية، وأظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي له تأثير سلبي و معنوي احصائيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين يؤثر الانفتاح التجاري إيجابيا و معنويا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. و فيما يتعلق بالمحددات المؤسسية، فأشارت النتائج إلى أن جودة التشريع تحفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حين تحد سيادة القانون من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، الدول الافريقية، تحليل الانحدار، السلاسل الزمنية المقطعية

Abstract :

We aim to investigate the determinants of foreign direct investment in African countries over the period 2002-2019, and by using static panel regression models namely pooled regression, fixed effect regression and random effect regression. The results of LM and hausman revealed that the appropriate model is fixed effect, and by re-estimating fixed effect model using PCSE methodology, the findings indicated that the economic growth have negative and significant effect on foreign direct investment , while the trade have positive and significant effect. The results revealed also that the rule of law have negative and significant effect foreign direct investment, whereas, the regulatory quality have positive and significant effect.

Keywords : foreign direct investment , African countries, static panel regression

الإهداء والتشكرات

نهدي ثمرة هذا العمل إلى الوالدين الكريمين،
والأخوة والأخوات
كما نشكر المشرفة على النصائح والتوجيهات

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الإفريقية (دراسة قياسية)

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء والتشكرات
I	فهرس الموضوعات
II	فهرس الجداول
III	فهرس الأشكال
أ	مقدمة
8 – 29	الفصل الأول: الأدبيات النظرية
9	تمهيد
10	المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
10	أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
11	ثانياً: أشكال وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:
11	1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:
12	أ - الاستثمار المشترك:
12	ب - الاستثمار المملوك بالكامل:
12	ج - الاستثمار في مجموعات أو عمليات التجميع:
13	د - الشركات المتعددة الجنسيات:
13	هـ - المناطق الحرة:
13	ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:
15	ثالثاً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدول المضيفة:
15	أ- الآثار السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:
16	ب - الآثار الإيجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:
18	المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
18	المحددات الاقتصادية
27	إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر
29	خلاصة الفصل
30 – 50	الفصل الثاني: تحليل محددات الاستثمار الأجنبي بالدول الإفريقية
31	تمهيد
32	المبحث الأول: الدراسات السابقة

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الإفريقية (دراسة قياسية)

35	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
39	المبحث الثاني : الدراسة القياسية
39	المطلب الأول: نموذج الدراسة
42	المطلب الثاني: عرض النتائج
42	أولاً: نتائج نماذج البانل
45	ثانياً : نتائج اختبارات المفاضلة ما بين نماذج البانل
46	ثالثاً : اختبارات التشخيص للبواقي:
50	خلاصة الفصل
51	الخاتمة العامة
55	قائمة المصادر والمراجع

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الإفريقية (دراسة قياسية)

الصفحة	الجدول
14	جدول (1) : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر
28	جدول (2) : المحددات المتعلقة بسهولة ممارسة الأعمال
39	الجدول رقم (3) : عينة الدراسة
39	الجدول رقم (4) : مصادر جمع البيانات
40	الجدول رقم (5) : وصف المتغيرات
41	الجدول رقم (6) : مصفوفة الارتباط
42	الجدول رقم (7) : نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع
43	الجدول رقم (8) : نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة
44	الجدول رقم (9) : نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية
45	الجدول رقم (10) : اختبار LM اختبار المفاضلة بين PRM و REM
46	الجدول رقم (11) : اختبار هاوسمان
47	الجدول رقم (12) : اختبار عدم ثبات التباين
47	الجدول رقم (13) : اختبار PESARAN
48	الجدول رقم (14) : إعادة تقدير نموذج الآثار الثابتة باستخدام منهجية pcse

المقدمة العامة

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الإفريقية (دراسة قياسية)

المقدمة العامة :

لقد تزايد الاهتمام منذ بداية التسعينات بعملية التمويل لتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في كافة المجالات، نظرا لعجز العديد من دول العالم، وخاصة النامية منها على توفير احتياجاتها المالية، الأمر الذي دفع هذه الدول إلى اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجية والتنافس فيما بينها للحصول عليها، نظرا لآثارها الإيجابية على اقتصادياتها، ومن بين هذه المصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد مصدرا تمويليا مدعما للمصادر المحلية، وأحد المتغيرات المؤثرة على تطور الدول ونموها، بالإضافة إلى كونه مؤشرا واضحا على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع التطورات العالمية.

من هذا المنطلق، اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، بهدف تفادي الآثار السلبية للقروض الخارجية، وتطوير اقتصادياتها بالاستفادة من المزايا الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، خلق فرص عمل، نقل التكنولوجيا الحديثة، ترقية أداء العنصر البشري، تحفيز النشاط التصديري ودعم القدرات التنافسية وغيرها، بغية العمل على توفير المناخ الاستثماري المناسب، عن طريق منح المستثمرين الأجانب العديد من الامتيازات، وإزالة العوائق والقيود التي تحد من جاذبية هذه الدول لهم.

والدول الإفريقية - على غرار بقية دول العالم - سعت جاهدة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة تمويلية بديلة للمشاريع الاستثمارية، فعملت على تحسين بيئة الأعمال، عن طريق إقرار وتنفيذ العديد من السياسات المتعلقة بهذا المجال، بالإضافة إلى إزالة القيود ومنح المستثمر الأجنبي العديد من الضمانات القانونية والحوافز المالية والضريبية، فضلا عن التسهيلات الإدارية والتنظيمية،

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الإفريقية (دراسة قياسية)

يهدف زيادة فرص نجاح مشاريعه الاستثمارية رغبة منها في الاستفادة من مزاياه الإيجابية ومساهمته الفعالة في المديين المتوسط والطويل لتحقيق التنمية

إشكالية البحث:

من أصعب المشكلات التي تواجه دول القارة السمراء توفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنويع اقتصادياتها، في ظل الأجواء السياسية والاقتصادية التي تمر بها العديد من دولها، باعتبارها بؤرا للنزاعات، مما يؤثر على مستوى الحوكمة لديها، ورغم ذلك فإنها عرفت استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر، مما يجعلنا نصوغ إشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما هي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية خلال الفترة 2002 – 2019؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة التالية:

- ❖ ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا؟
- ❖ ما الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد في القارة السمراء؟
- ❖ ما القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا؟
- ❖ ما مدى تأثير الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟

فرضيات البحث:

- من خلال التساؤلات الآنفه الذكر يمكن بلورة مجموعة من الفرضيات منها على سبيل المثال:
- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر موجه ومحرك للنمو في البلدان النامية ومنها الدول الإفريقية، لدعم النمو وخلق فرص العمل وإرساء الأساس للحد من الفقر.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الإفريقية (دراسة قياسية)

❖ يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي دورا داعما في سد فجوة التمويل في إفريقيا، فالواقع أنه في مواجهة حالة عدم كفاية الاستثمار المحلي اللازم لتمويل التنمية الطويلة الأمد في إفريقيا، أخذ اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة بارزة في استراتيجيات العديد من بلدانها.

❖ تتمثل أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية في محددات اقتصادية مثل النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري و أخرى مؤسساتية تتمثل في الحوكمة. ❖ قد تكون الحوكمة من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما كانت الدول المضيفة تتميز باستقرار سياسي و فعالية حكومية و مستوى ضعيف من الفساد كلما تدفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من الأهمية التي يكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد المصادر التمويلية الخارجية التي تساهم في تغطية فجوة الموارد المحلية في مختلف دول العالم وخاصة النامية منها، بالإضافة إلى دوره الفعال في خلق فرص العمل ونقل الخبرات والتقنيات المتطورة وغيرها من المزايا التي تؤدي إلى دعم نمو اقتصاديات الدول المضيفة، في ظل الصعوبات المالية التي تعاني منها بعض الدول الإفريقية والصراعات القبلية والإقليمية.

أسباب اختيار الموضوع:

لا يخفى ما للاستثمار الأجنبي المباشر من أهمية في اقتصاديات الدول، بناء على ذلك تم اختيار الموضوع فضلا عن الأسباب الآتية:

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الإفريقية (دراسة قياسية)

- ارتباط موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالتخصص المدروس.
- الرغبة في تنمية المعارف العلمية في مجال أساليب الاقتصاد القياسي.
- المكانة الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل بالنسبة للعديد من الدول الإفريقية في ظل شح الاستثمار المحلي.
- الرغبة في التعرف على واقع المناخ الاستثماري في عينة من دول القارة الإفريقية، بهدف تحديد العوامل المساعدة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى رأسها محددات الحوكمة كالاستقرار السياسي والجودة التنظيمية.

منهج البحث:

نظرا للإشكالية المطروحة واتباعا لمتطلبات الفرضيات نرى ضرورة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع، بالإضافة إلى المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية بغية الإجابة على الإشكالية والمتمثلة في تحديد العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإفريقية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و 2019، لاختبار مدى صحت الفرضيات الموضوعية.

خطة البحث:

بغية الإلمام بالموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين وهما:

الفصل الأول: بعنوان الأدبيات النظرية يتضمن توضيح ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال

التطرق إلى مختلف مفاهيمه، أسبابه، آثاره وأشكاله مع التركيز على بعض محدداته كمبحث ثان، لما له

صلة وطيدة بالموضوع

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الإفريقية (دراسة قياسية)

الفصل التطبيقي: تحليل محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الإفريقية، فيه مبحثان، الأول مخصص للدراسات السابقة التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، أما الثاني فوصف للمتغيرات ونموذج الدراسة، وهو مقسم إلى مطلبين، تناول المطلب الأول منهما وصفا للمتغيرات وعينة الدراسة التي شملت عددا من الدول الإفريقية، بينما تناول المطلب الثاني نموذج الدراسة وفيه دراسة وفق نماذج بائل.

مجال البحث وحدوده:

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي خصصناه لدراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، تمت دراسة حالة مجموعة من الدول الإفريقية من خلال التطرق لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على محدداته خلال الفترة من 2002 إلى 2019.

مصادر البحث:

يعتمد إعداد أي بحث على مصادر ومراجع متنوعة تخدم إشكاليته، وهذا ما حاولنا الإلمام به سيما المصادر التي تطرقت لدراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل الكتب والدوريات إضافة إلى الدراسات السابقة من أطاريح ومذكرات عربية وأجنبية.

صعوبات البحث:

خلال إنجاز هذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على البيانات الضرورية لإتمام البحث.
- صعوبة الإلمام بمتغيرات الدراسة في مختلف الدول الإفريقية نظرا لاختلاف الظروف.

الفصل النظري:

الأدبيات النظرية حول الاستثمار الأجنبي المباشر و محدداته

تمهيد

لقد أدت الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ابتداءً من النصف الثاني من القرن الماضي إلى دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، ويبرز هذا الاتجاه في الزيادة بانتهاج اقتصاد السوق في معظم هذه الدول، وتحرير نظم التجارة والاستثمار.

ويعبر الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" عن ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم والشركة أو الوحدة الإنتاجية في قطر آخر، على أن تتعدى نسبة مشاركة الشركة الأم 50%.

كما يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، على أن تتعدى نسبة مشاركة هذا المستثمر الأجنبي 25%.

وتتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها تضمن في أغلب الأحيان تبعية الفرع أو الشريك في مجال الأبحاث والتصاميم التي تتولاها الشركة، وخضوع عملية تنظيم الإنتاج والتوريد والتسويق، والمبيعات إلى مصالح الشركة الأم.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف بعض الكتاب الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه «تكوين منشأة أعمال جديدة ، أو توسيع منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيمي دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى» (هدسون، 1987، صفحة 71) وانتهى كتاب آخرون إلى تعريفه بأنه «الحصة الثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر» (أميرة، 2004، صفحة 43)

أما صندوق النقد الدولي FMI فيعرفه على أنه «ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة» (قدي، 2013، صفحة 251)

كما تعرفه هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على أنه «ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)» (UNCTAD, 2000, p. 267)

كما عرف هذا المفهوم في الاتفاقيات الدولية التي تناولته ضمن إطارين الأول يتعلق بحركة رؤوس الأموال والموارد الأخرى عبر الحدود، والثاني يتعلق بالتشريعات المناط بها حماية الاستثمار الأجنبي، ولنضرب مثالا على ذلك، وهو ما جاء في اتفاقية "آسيان لترويج وحماية الاستثمارات"، حيث ينص على أن الاستثمار «يشمل كل نوع من أنواع الأصول». ويتضمن قائمة بخمس مجموعات من الاستثمار، تشمل الممتلكات المنقولة، وغير المنقولة، والأسهم والسندات والرهن والمطالبات النقدية ذات القيمة المالية والملكية الفكرية، والامتيازات الممنوحة لأعمال التجارية (كاظم، 2020، صفحة 167)

إن مثل هذا التعريف يفتح اقتصاد الدولة المضيفة لكل أنواع النشاط الاقتصادي، وقد تكون الدولة المضيفة غير راغبة في فتح كافة القطاعات للاستثمارات الأجنبية، لذا فإن ذلك يستلزم تضمين المصطلح ما يفيد هذا التقييد، كما هو الحال بالنسبة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي تجعل الاستثمار حصراً في قطاع الخدمات، ومن وسائل التقييد والتضييق في الاتفاقيات الدولية (كاظم، 2020، صفحة 167) ما يلي:

- ❖ اقتصار التعريف على الاستثمارات التي تنشأ وفقا لقوانين الدولة المضيفة للاستثمار.
- ❖ وضع قيد زمني بحيث تستبعد الاستثمارات التي دخلت حيز التنفيذ قبل تاريخ معين مثل تاريخ توقيع اتفاقية الاستثمار أو تاريخ دخولها حيز التنفيذ.
- ❖ القيود ذات الصلة بطبيعة أو حجم المشروع الاستثماري.
- ❖ القيود ذات الصلة القطاعية: وهي حصر الاستثمار في قطاع أو قطاعات معينة دون غيرها..

إن توسيع أو تضيق الاتفاقيات الدولية في مفهوم الاستثمار يرجع بالأساس إلى أن هذا المصطلح يمكن اعتباره مصطلحا قانونيا ذا مدى معين لمقابلة بعض الأهداف الاقتصادية والسياسية لأطراف الاتفاقية، وهو بهذه الصفة ليس مرادفا لكلمة "استثمار" المستخدمة في حسابات الدخل القومي أو المصطلحات الاقتصادية (كاظم، 2020، صفحة 168)

وفي كثير من الأحيان يحدد الاستثمار الأجنبي المباشر على أساس نسبة مشاركة أو مساهمة المستثمر الأجنبي في المشروع، حتى ولو كانت نسبة المشاركة غير متاحة، فإن وجود هيئة أجنبية تمتلك صلاحيات في إدارة المشروع وتزويده بالتكنولوجيا والمواد الأولية، وقادرة في الوقت نفسه على تزويده بالتمويل وإقامة علاقات وثيقة مع المشاريع الوطنية في البلد المضيف، يمكن اعتباره استثماراً أجنبياً مباشراً، والاستعانة بهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية ليس بديلا عن الاستثمار المحلي بل لسد فجوة في الموارد المحلية المخصصة للاستثمارات. واعتبار الاستثمار الأجنبي استثمارا مكملا للاستثمار المحلي، بالإضافة إلى كونه مؤديا إلى اكتساب المزيد من الكفاءة من خلال نقل التكنولوجيات الملائمة. (العداري، 2016، صفحة 54)

ثانيا: أشكال وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالا مُتعددة حسب طبيعة الملكية للأصول الإنتاجية في الدول المضيفة، ومنها الاستثمار المشترك، والاستثمار المملوك بالكامل، بالإضافة إلى الاستثمار في مجموعات أو عمليات التجميع، وكذلك المناطق الحرة. وسيتم التطرق إلى هذه الأشكال بشكلٍ مُفصل.

أ - الاستثمار المشترك:

يُعرّف الاستثمار المشترك أو كما يسمى أحياناً بالاستثمارات الأجنبية الثنائية، بأنه «أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك به طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة». (زغير، 2015، صفحة 38) حيث تكون الشراكة في رأس المال والعلامات التجارية والإدارة وبراءة الاختراع وغيرها.

وبناءً على ذلك، يلقي هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً وتأييداً من قبل الدول المضيفة، خاصةً، الدول النامية؛ لكونه يُوقّر لها مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر دون أن تتخلى عن حقها في السيطرة على المشاريع المقامة على أراضيها في الوقت نفسه. فالاستثمار المشترك يُخفّض درجة التحكم من قبل المستثمر الأجنبي، ويساعد على تعزيز الملكية الوطنية (كورتل، 2007، صفحة 3)

ب - الاستثمار المملوك بالكامل:

يُعتبر هذا الشكل من الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر تفضيلاً من قبل المستثمر الأجنبي؛ وذلك لأنّ المستثمر الأجنبي يتمتع بكامل الحرية في الإدارة والتسويق، كما له الحق في إنشاء فروع للإنتاج والتسويق في أماكن أخرى. حيث تتردّد معظم الدول النامية في الإقبال على هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك خوفاً من التبعية الاقتصادية من خلال سيطرة الشركات الأجنبية على الأسواق المحلية والتي تقود إلى الاحتكار. (كورتل، 2007، صفحة 6)

وهذا الشكل من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار ، ولهذا لا تحبذه الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي (الخليجية، 1989، صفحة 36)

ج - الاستثمار في مجموعات أو عمليات التجميع:

تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، حيث يقوم الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعها كي تصبح منتجاً نهائياً تام الصنع، وفي بعض الحالات، خاصةً، في الدول النامية، يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة والمتعلقة

بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مُتفق عليه ، بينما الطرف المحلي يقوم بعملية تجميع ذلك المنتج في بلده. (كورنيل، 2007، صفحة 7)

د - الشركات المتعددة الجنسية:

وهي الشركات التي تملك مشاريع كثيرة، في دول مختلفة من العالم، حيث تتميز هذه الشركات بضخامة أعمالها وأنشطتها، «ويمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية شيئان متلازمان، اعتاد الاقتصاديون على الجمع بينهما بطريقة مترادفة» (السلامة، 1997، صفحة 174)

وتعد ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الشركات المتعددة الجنسية، أو ما يسمى بعبارة القوميات، من أبرز الظواهر التي طرأت على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة (الخليجية، 1989، صفحة 25)

هـ - المناطق الحرة :

يُقصد بالمنطقة الحرة "تلك المنطقة التي تقع داخل الحدود الجغرافية للدولة ولكنها خارج النظام الجمركي لتلك الدولة، إذ يسمح بدخول الواردات وخروج الصادرات دون رسوم جمركية". تُقدّم المناطق الحرة عديد من التسهيلات والحوافز للمستثمر الأجنبي، من خلال إعفاء الشركات الأجنبية من ضريبة الدخل وعدم فرض رسوم جمركية على الموارد المستوردة، وتسهيل إقامة العاملين وتوفير الطاقة في تلك المناطق بأسعار مدعومة. (رفيق، 2008، صفحة 27)

ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبرى في اقتصاديات الدول المضيفة، حيث أنّ له آثار إيجابية عديدة، فهو يساهم في رفع معدلات الاستثمار من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر . كما يلعب دوراً هاماً في خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة، والتي تُعتبر ظاهرة منتشرة بشكلٍ كبير في الدول النامية. كما يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعله مصدراً جيداً للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدول المضيفة. (أميرة، 2004، صفحة 20)

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الإفريقية (دراسة قياسية)

يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية الحديثة للدول المضيفة، والتي لها دور كبير في تطوير مهارة العمال ورفع كفاءة الإنتاج؛ نظرًا لخبرة الشركات الأجنبية بالنشاط الاقتصادي ومعرفتها الواسعة لفنون الإنتاج والتسويق. كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية قطاع التصدير والذي يعتبر حاجة ماسة عند الدول النامية، ويزيد الاهتمام بالبحوث والتطوير في الدول المضيفة، بالإضافة إلى أنه يساهم في زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ومن ثمّ زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى الرفاهية. (مختار، 2013، صفحة 16)

جدول (1): أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمار على المستوى الداخلي	الاستثمار على الصعيد الخارجي
<ul style="list-style-type: none"> ❖ تساعد على نمو الاقتصاد وخلق وظائف ورفع مستوى المعيشة ❖ نقل المعرفة العلمية وانتقال التكنولوجيا للشركات المحلية ❖ تستطيع الدولة المضيفة من خلال جذب الاستثمار الأجنبي إلى تغطية فجوة الاستثمار وضمان الحصول على عنصر المال والتكنولوجيا ❖ زيادة في الإنفاق على البحوث والتنمية 	<ul style="list-style-type: none"> ❖ تخفيف الرسوم الجمركية وبالتالي التشجيع على الاستيراد والتصدير وكذا تخفيف التكاليف التجارية مما يجعل السلع المحلية ذات قدرة عالية وتوليد عوائد عالمية وبالتالي خفض العجز في الميزانية ❖ المساهمة في خلق فرص العمل والحد من البطالة ❖ رفع معدل الاستثمار بالدول النامية ❖ تسهم التمويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل العجز في ميزان المدفوعات

المصدر: بشيوع سعاد وسهام عاشور، النظام المحاسبي كمدخل الاستثمار الأجنبي المباشر، ورقة بحثية، مقدمة من ملتقى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، جامعة خنشلة، ص 05

ثالثاً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاد الدول المضيفة:

أ- الآثار السلبية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

الواقع أن الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به في الغالب الشركات متعددة الجنسية، ليس في حد ذاته خيراً محضاً، بل ترد عليه عدة انتقادات منها: (على، 1979، الصفحات 60-65)

(1) صعوبة توافق استراتيجية المستثمر الأجنبي مع استراتيجية التنمية في الدول النامية من حيث أولويات الاستثمار، حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية، التي تدر ربحاً وقيماً وسريعاً، ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب، مثل النشاطات السياحية، والتجارية، والمصرفية، وما إليها، وقد تتجه نحو إنتاج نوع معين من المنتجات الأولية، يوجه للتصدير إلى البلد الذي انساب منه رأس المال، مما يؤدي إلى أن يصبح الاقتصاد المحلي مجرد مراكز أمامية لاقتصاد أجنبي، أو اقتصاداً ثنائياً. وحين تهتم بالصناعة فإنها تنتج سلعا لا تستجيب لاحتياجات الجماهير الشعبية، ولا تكون في متناول دخولها، وإنما تستهلكها طبقة الصفوة، أو النخبة في هذه الدول.

(2) يؤدي اختلال توازن علاقات القوى بين أي شركة دولية وعلاقة ودولة نامية إلى مساومة غير متكافئة بينهم، حيث أن المستثمر الأجنبي يمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق قوة معظم الدول النامية، مما ينتج عنه غبن وإجحاف في حقوق ومكاسب الطرف الأخير، حيث قد يفرض المستثمر الأجنبي ثمناً باهظاً نظير ما يقدم من معرفة تقنية، حقيقية كانت أو وهمية.

(3) تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركات المتعددة الجنسية في دولة المقر إلى الميل في استيراد المواد والسلع والكفاءات البشرية وغيرها من عوامل الإنتاج من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج، بالرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة لهذه الشركات، الأمر الذي يترتب عليه إهمال مصادر العرض المحلية لهذه السلع والعوامل، والإخفاق في تنمية المهارات الإدارية المحلية.

(4) قد تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة سلباً على موازين مدفوعات الدول النامية، نتيجة تحويل أرباحها كلها أو معظمها إلى الخارج، وكما تشير بعض الدراسات «أنه خلال الفترة 1978 - 1990 تدفق إلى الدول النامية استثمارات تقدر بحوالي 6 مليارات دولار، أسفرت عن أرباح وفوائد ورسوم تدفقت إلى الدول المتقدمة قدرها 13 مليار دولار» (نديم، 1999) مما يعني تدهور الحساب الجاري والرأسمالي لميزان المدفوعات.

(5) يمكن أن تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منافسة الصناعات المحلية، وهي في مركز تنافسي ضعيف، مما قد ينتج عنه كساد، أو انهيار الصناعات الوطنية الناشئة، أو الصغيرة الحجم.

(6) يمكن أن تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تفاقم تلوث البيئة، من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة «مثل الصناعات الاستخراجية النفطية ، والتعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الإسمنت والأسمدة، بدلاً من توطنها في دولها».

(7) وأخيراً تتهم الشركات متعددة الجنسية بممارسة الأساليب غير المشروعة، أو الملتوية لإفساد الحياة السياسية داخل الدولة المضيفة ، وذلك عن طريق تقديم الرشاوي، لشراء ذمم الساسة ، ومتخذي القرار ، وحملهم على قبول شروط أكثر غنباً ، أو إغماض العين على مخالفات قانونية ، أو دفع أثمان أعلى ، أو شراء سلع أقل جودة.

ب - الآثار الإيجابية المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

1. لعل أبرزها أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل عبئاً جامداً على الاقتصاد المضيف، كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية، ولهذا فهي تعتبر بديل ناجح للقروض الخارجية.
2. تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية:

أ- فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.

ب- فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.

ج- الفجوة التكنولوجية لسد حاجة الدول النامية من الآلات، والمعدات، والخبرات والمعارف الفنية، والتنظيمية، والتسويقية، الأمر الذي يساعد في تحول الاقتصاد النامي إلى الإنتاج الصناعي، وفي الدول الإسلامية تجارب مهمة، فإلى جانب البترول هناك الصناعات البتروكيمياوية، القائمة في عدد منها على أساس المشاركة مع شركات أجنبية. (الدجاني، 1990، صفحة 77)

د- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، وضرائب على الأرباح، تزيد من إمكاناتها على الإنفاق، ومن ثم في سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها. (صبري، 1997، صفحة 140)

3. يساهم الاستثمار الأجنبي في الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المضيفة، وهذا لا يتحقق لمصادر التمويل الأجنبي الأخرى مثل المنح والقروض (البستاني، 1997، صفحة 14)
4. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات، عن طريق توفير رؤوس الأموال، والتكنولوجيا، إلى البلد المضيف، وهما العنصران الضروريان للتنمية الاقتصادية في الدول النامية. فضلا عن أن الاستثمار الأجنبي المباشر، كأداة هامة من أدوات التنمية الاقتصادية، يعتبر أفضل بكثير من القروض الخارجية. (البستاني، 1997، صفحة 14)
5. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مجموعة من الوفورات الخارجية، وطائفة من المنافع الاجتماعية، لاقتصاد الدولة المضيفة، ومن أمثلة ذلك (نديم، 1999، صفحة 46):
- أ- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة رأس المال الاجتماعي، من خلال ما يقوم به المستثمر الأجنبي من إصلاح الطرق المؤدية إلى المشروع الاستثماري، وتوصيل شبكات المياه والكهرباء .. الخ.
- ب- يترتب علي الاستثمار الأجنبي انخفاض تكاليف الإنتاج المحلي، نتيجة قيامه بإنتاج بعض ما تحتاجه المشروعات المحلية من مستلزمات الإنتاج.
- ج- يؤدي المستثمر الأجنبي بما لديه من خبرات إعلانية، وتسويقية، واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى فتح أسواق جديدة أمام صادرات الدولة المضيفة، والتمتع بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل البلد المضيف، تعتمد على العديد من العوامل التي تحدد القرار الاستثماري، هذه المحددات تختلف باختلاف طبيعة المشروع الاستثماري، وإنّ المناخ الاستثماري المتمثل في مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في تدفقات رأس المال، تؤثر سلباً أو إيجاباً في فرص نجاح المشروع الاستثماري، وقد تطورت النظرية الاقتصادية حول الاستثمار الأجنبي المباشر نسبياً ضمن التجزئة الدولية للإنتاج، حيث قام Helpman سنة 2006 بجمع جيل من الأعمال النظرية التي تؤدي إلى فهم أفضل للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يتعلق بالخيارات التنظيمية للشركات متعددة الجنسيات، وخصائص القطاعات، وعلى العقود التي تعمل فيها، لا سيما في الاستجابة للفرص ونوعية المؤسسات التي يقدمها البلد المضيف. (زرقي، 2014، صفحة 108).

تناولت العديد من الدراسات التطبيقية محددات مناخ الاستثمار من خلال قياس العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والسياسية والمؤسسية، حيث حظيت العوامل المؤثرة في قرارات وخيارات المستثمر الأجنبي للاستقرار في البلد المضيف باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، وبعض هذه العوامل يرجع إلى الدول المضيفة، مثل المناخ الاستثماري والسياسي والاجتماعي، وبعضها الآخر يرجع إلى المستثمر الأجنبي. في هذا الإطار قدّم داننغ (*Dunning*) إحدى أهم وأشمل النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي النظرية الانتقائية التي تعتبر الأكثر قبولاً وقدرة على تفسير الظاهرة، وأكد *Dunning* أنه علاوة على المزايا الداخلية للمؤسسة الجاذبة للاستثمار يجب وجود مزايا مرتبطة بالشركة ومزايا خاصة بالدولة

أولاً: المحددات الاقتصادية

تُعتبر المحددات الاقتصادية من أهم المحددات التي يعتمد عليها مُتخذي قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتمثل هذه المحددات في حجم السوق، والاستقرار السياسي والاقتصادي، بالإضافة إلى وجود البنية الأساسية، ووجود إطار تشريعي وتنظيمي، وكذلك وجود نظام قضائي، إلى جانب تقديم الحوافز المالية والتمويلية للمستثمر الأجنبي. كما يُعتبر حجم السوق من أكثر المحددات التي تؤثر على قرار المستثمر الأجنبي، فكلما كبر حجم السوق زاد تدفق الاستثمار الأجنبي. كما يُعد الاستقرار السياسي

والاقتصادي من العناصر الأساسية والضرورية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فوجود بيئة مستقرة وآمنة تُعد من العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ وذلك لأنّ المستثمرين الأجانب لا يقبلون بالمخاطرة برؤوس أموالهم في بيئة تتسم بعد الاستقرار قد تؤدي بهم إلى الخسارة. (صالح، 2013، صفحة 359)

وتساهم البنية الأساسية كالطرق ووسائل النقل والمطارات وشبكات الكهرباء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، فوجود بنية أساسية يساهم في تخفيض التكاليف، وبالتالي زيادة أرباح المستثمر. فالدول التي تمتلك بنية تحتية ضعيفة قد تواجه صعوبات في اجتذابها لحجم كبير من الاستثمارات الأجنبية. (صالح، 2013، صفحة 359)

يُعد وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر من العوامل المهمة التي تُحفز على الاستثمار، إذ يساعد وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والشفافية على جذب الاستثمار. كما أنّ وجود الضمانات الكافية التي تحمي المستثمر الأجنبي من المخاطر التي قد يتعرض لها في الدول المضيفة مثل التأميم وغيره، من العوامل المهمة والتي لها دور كبير في التأثير على قرار المستثمر. (أميرة، 2004، صفحة 15)

بالإضافة إلى وجود نظام قضائي مستقل يتمتع بالقدرة على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وقادر على حل المنازعات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدول المضيفة بكفاءة عالية وبنزاهة محايدة، من العوامل المؤثرة على قرار المستثمر الأجنبي. كما يساهم تقديم الحوافز المالية والتي تتمثل في الحوافز الضريبية مثل إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية، وكذلك الحوافز التمويلية مثل الإعانات الحكومية المباشرة، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (أميرة، 2004، صفحة 16)

وعموماً هناك ثلاث عوامل رئيسية يعتمد عليها المستثمر ون الأجانب للمفاضلة بين الدول المضيفة وهي: (خضر، 2004، صفحة 7)

سياسات الدول المضيفة: وتتضمن:

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .
- معايير معاملة الشركات الأجنبية والاتفاقيات الدولية .

➤ سياسات العمل وهيكل السوق.

➤ السياسات الضريبية والسياسات التجارية (التعريف الجمركية، ودرجة الحماية الوطنية).

➤ الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع الاستثمارات.

المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة :

➤ حجم السوق ومعدل الدخل الفردي .

➤ قدرة الوصول إلى الأسواق .

➤ توفر المواد الخام والعمالة الرخيصة والكفؤة .

➤ كفاءة البنية التحتية.

الفوائد التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة لا تأتي بطريقة آلية إلى هذه الدول ولكن لا بد عليها أن تعمل على توفير متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة منه.

في 1995 بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية 38% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي أنه قد تضاعف مقارنة بسنة 1990 حيث كان يمثل 12% من الاستثمارات المباشرة الأجنبية. لكن توزيع هذه الأخيرة بين البلدان النامية هو غير عادل حيث حوالي 50% ذهبت إلى بلدان آسيا الشرقية و 28% إلى أمريكا اللاتينية. وهنا قد يطرح السؤال: ما هي العوامل التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تجعل من دولة ما جذابة مقارنة بدولة أخرى ؟

ويمكن تقسيم تلك المحددات تبعاً لارتباطها بالمستثمر الأجنبي والدولة المضيفة كما يلي:

♣ المحددات ذات العلاقة بالمستثمر الأجنبي

يشير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقرير الاستثمار في العالم سنة 1998 إلى وجود عوامل تؤثر على نشاط المستثمر الأجنبي أصبحت شديدة التعقيد، وانتهى إلى أن القدرة التكنولوجية والقدرة على الابتكار في دولة أجنبية هي العامل الحاسم، كما أكد على أنها من صنع الإنسان، فهي أصول مختلفة وملكيته تلك النوعية من الأصول هو أساس قدرة الشركة المنافسة في

العالم المفتوح، كما تشير الأبحاث إلى أن أهم محددات القرار الاستثماري تلك المبنية على أساس الوضع الداخل لشركة متعددة من حيث مدى توفر الإمكانيات، وكمية المعلومات المتوفرة لدى الجهاز المكل لدراسة جدوى الاستثمار في الخارج وتحديد الوصول إليه ومتابعته. (بسيوني، 1986، صفحة 81)

1 - معدل العائد على الاستثمار

يعبر أحد العوامل الهامة والرئيسية في جذب الأجنبي المباشر؛ لأن القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا بعد توقع العائد الأعلى، بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع أخذ المحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار والقدرة التنافسية في الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، وتشير الدراسات حول تحليل استجابة أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر لتقلبات العوائد المختلفة، إلا أن المشروعات الاستثمارية ذات العوائد المتقلبة تكون أكثر عرضة للتأجيل، وبالتالي فإن الغالبية العظمى من الشركات تأخذ بعين الاعتبار عوامل المخاطرة في تحديد اتجاهات استثماراتها (المجيد، 1998، صفحة 17)

2 - تكاليف الإنتاج

يمثل انخفاض تكاليف الإنتاج عامل جذب للمستثمرين حيث يستطيع - من خلال إنتاجه - الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وبما ينعكس ذلك على تخفيض تكاليف الإنتاج، وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية التي قام بها karring سنة 1995 على شركة دولية أن تكلفة الإنتاج في السنوات الأولى كانت منخفضة وكانت تقوم بالتصدير للخارج، ومنذ أوائل التسعينات تقوم الشركة بالإنتاج في الخارج نظرا لارتفاع تكاليف الانفتاح في الدولة الأم. (عبيد، 2002، صفحة 54)

ويتضح أهمية انخفاض تكاليف الإنتاج بالنسبة للمستثمر الأجنبي لكي يحافظ على حجم مبيعاته، وعلى الميزة التنافسية لتلك المنتجات في الأسواق الدولية، سواء ارتبطت دوافع المستثمر بالبحث عن المواد الأولية بالخارج أو بتكاليف أخرى خاصة انخفاض تكلفة العمل في البلدان النامية.

3 - التكنولوجيا: يمثل امتلاك المستثمرين الأجانب وبشكل خاص الشركات المتعددة الجنسيات

تكنولوجيا متطورة مقارنة بمثيلاتها في السوق المحلي أو نظيرتها من الشركات الأجنبية الصغيرة نتيجة قدرتها المادية على القيام بالإنفاق على البحث والتطوير، إذ يلاحظ أن هناك 6 دول تتسم

شركاتها بالتكنولوجيا المتطورة في الدول المضيفة، وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، اليابان، سويسرا، هولندا، هذه التكنولوجيا تمكنها من اكتشاف عمليات إنتاجية ومنتجات جديدة لمقابلة احتياجات السوق (عبيد، 2002، صفحة 50)

كما تشير بعض الدراسات إلى وجود مجموعة أخرى من المحددات الخارجة للاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل في هيكل الضريبة على دخل الشركات الأجنبية في الدولة الأم والدول المضيفة على حد سواء، بالإضافة إلى ذلك فإن القدرة التفاوضية والسلطة السياسية لتلك الشركات تمنحها القدرة على إتمام المفاوضات بشروط مناسبة مع حكومات الدولة المضيفة، مقارنة بنظيرتها في السوق المحلي، وهو ما يؤدي إلى امتلاك تلك الشركات للمواد المتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا. (عبيد، 2002، صفحة 53)

♣ المحددات ذات العلاقة بالدولة الأم

خلصت العديد من الدراسات التطبيقية إلى نتائج كبيرة ومتباينة تبين أن عوامل الطرد هي السبب في حدوث ونمو ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وأوضح كوشلين سنة 1995 أن الشركات متعددة الجنسيات غالباً ما تستثمر في الدولة التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا، أو الواردات أو المساعدات بكافة أشكالها، من ذلك ما ذكره "لوبيز" في دراسته سنة 1999، والتي أكد من خلالها على أن التطورات التي حدثت في الهياكل المالية في العديد من الدول الصناعية أدت إلى المزيد من تدفقات رؤوس الأموال باتجاه الدول النامية، بهدف تحقيق عائد أعلى من خلال الاستفادة من المزايا في تلك الدول (عبيد، 2002، صفحة 55)

كما أثار كل من Kwang Singh سنة 1995 إلى بعض العوامل الهامة كمحددات تهدف إلى مزيد من خروج الاستثمارات الأجنبية مع الدولة الأم إلى الدول المضيفة والمتمثلة فيما يلي: (عبيد، 2002، صفحة 55)

- ❖ عدم توفر مناخ الاستثماري الذي يشجع على استثمار فائض الأموال في الدول الأم
- ❖ عدم وجود استقرار سياسي في الدولة الأم الذي يدفع بالشركات إلى البحث عن ظروف أفضل في الدول الأخرى للتغلب على عدم ملائمة المناخ الاستثماري في الدولة الأم.

❖ أما في ما يتعلق بأهداف الدولة فكثيرا ما نجد أن حكومات الشركات الأجنبية تستهدف من جانب خلق فرص جديدة للعمالة في الخارج أو فتح أسواق جديدة لتصدير أو نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية والاجتماعية في الدول الأخرى ومحاولة ممارسة بعض الأنواع من الضغوط الاقتصادية والسياسية لإقحام الدول المضيفة على الدخول في أحلاف عسكرية واقتصادية ومن جانب آخر فقد يرجع تشجيع الحكومة الأم لتلك الشركات التي تشجع السوق المحلي وارتفاع درجة المنافسة فيه أو في أسواق الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات

❖ إن قرار الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على الأقل على الارتباط نوعين من المرطوق:

منطق المنشئة ومنطق الحكومة بمعنى أن اهتمام المنشآت بالقدرة التنافسية واهتمام الحكومات بكفاءة الحكم أثرهما الكبير على عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بكفاءة الحكم بل أن وجود درجة عالية من الكفاءة يكون ضمانا للمنشآت من ناحية تقليل المخاطر السياسية ويكفل استقرار العمل داخل البلادى وبالمثل لا تستطيع الدول أن تتجاهل عوامل القدرة على المنافسة لتلك المنشآت. (عبيد، 2002، صفحة 56)

والدليل على ذلك أن معظم التدفقات الأجنبية لدولة ما مثل اندونيسيا وماليزيا هي نتيجة لتفهم كل طرق للاهتمامات الأساسية لطرق الآخر وأن ماليزيا قد سعت إلى جذب المرشآت التي تستطيع أن يهيئ لها البلد قاعدة إستراتيجية قوية رغم إن ماليزيا لا توفر بيئة حرة تماما للمستثمرين ولكنهم تدفقوا عليها نظرا لاتفاق إستراتيجياتهم الخاصة مع شروطها الواضحة ورغم سعي بعض الحكومات في الدول العربية ومنها تونس ومصر والجزائر لكي تهيأ ظروفًا ملائمة في محاولة لاكتساب أي استثمار أجنبي إلى انتهت بالحصول على قدر ضئيل للغاية من الاستثمار الأجنبي المباشر وبتطبيق المعايير المعتادة كان ينبغي أن تجذب كل من تونس والمغرب مقادير كبيرة من الاستثمار . (عبيد، 2002، صفحة 56)

♣ المحددات ذات العلاقة بالدول المضيفة

تحتوي هذه المحددات على العديد من العوامل التي تخص الدول المضيفة بحيث يمكن تطبيقها لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر والتي يتمثل أهمها في المزايا المكانية المتوفرة في الدول المضيفة بالإضافة إلى التشريعات والنظم الاقتصادية المختلفة والضريبية والأنظمة المصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية، وسنحاول تناول أهم تلك المحددات بالنسبة للدول النامية:

1 - حجم السوق واحتمالات النمو:

تعتبر الأسواق الكبرى عاملا مهما للجذب المستثمرين، نظرا لحجم الفرص في تمويل تلك الأسواق والمساهمة فيها لتعويض الواردات، ومن الأمثلة على ذلك نجد أن الصين، الهند، البرازيل، نيجيريا ممن البلدان التي تتمتع بأسواق هائلة نظرا لحجم السكان، وفي هذا الصدد تشير إلى أن حجم السوق لا يعتمد على عدد السكان، وإنما أيضا على القدرة الشرائية للمستهلكين؛ فالدول التي يتمتع فيها الأفراد بدخل مرتفع تكون أكثر جاذبية للاستثمار، وكذلك الدول الصغيرة التي تحتل مواقع استراتيجية مثل مجاورتها للأسواق الكبيرة. أو الدول التي تقيم علاقات جهوية وإقليمية من أجل تكوين أسواق واسعة تكون موقعا مهما للاستثمار الأجنبي. (بلقاسم، 2004، صفحة 4)

والى جانب ذلك، يعتبر نشاط القطاع الخاص في عمليات الإمداد والتوزيع مع الشركات الأجنبية عاملا مهما لقياس نشاط السوق، بل كلما توسعت عمليات الإمداد والتوزيع بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية قويت قدرات هذه الأخيرة على السيطرة على الآثار الجانبية غير المقصودة، الناشئة من وجود تنافس شركات أجنبية، ومن هذه النواحي تكون السياسات المتبعة في نشاط السوق المحلية أهمية خاصة في قرار شركات بإقامة أنشطتها في بلد ما في المحل الأول.

2 - درجة الانفتاح الاقتصادي

يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة والتي تتميز بعدم وجود أي قيود على حركات التبادل التجاري أو على عناصر الإنتاج، لما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها وعدم وجود أي اختلالات في الأسواق بمعنى أنه كلما كان درجات الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرا كلما كان الاقتصاد الوطني مليئا بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج الداخلي، ودرجة تركيز الصادرات بالإضافة إلى التخفيضات في القيود التعريفية والغير التعريفية.

3 - السياسات الاقتصادية المستقرة

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار إلا أنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الميزانية وتقليل العجز التجاري (أميرة، 2004، صفحة 26)

ويعتبر تطبيق برنامج الخصخصة جزءا متما لتطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية فهو عنصر مؤثر على التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق إتاحة الفرصة للمستثمرين الدوليين إلى السوق والمشاركة في الاقتصاد، وبإزالة العقبات على الاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسة التي تملكها الدولة ومن خلال إعطاء إشارة للمستثمر على أن الحكومة المعنية أصبحت ترحب بالاستثمارات خاصة في البنية الأساسية وتحسين الخدمات المرتبطة بالخصوصية.

4 - الناتج المحلي الإجمالي

يمثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري، على اعتبار أن معدل النمو الناتج المحلي يمثل مظهرا من مظاهر الاستقرار الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، ويعكس مدى استغلال عناصر الإنتاج ودرجة النمو في الاقتصاد الوطني، ويستخدم للتعبير عن حجم السوق المحلي للدولة، إذ أن النمو السريع للناتج المحلي في الدولة المضيفة يحفز على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يخلق فجوة في موارد الدولة المضيفة التي تتطلب استثمارا، من خلال عرض شروط تفصيلية للاستثمار الأجنبي المباشر فقد أثبتت دراسة Kasibhalta 1996 العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، أن النمو الناتج المحلي الإجمالي يلعب دورا هاما في جذب الاستثمار

5 - سعر الصرف

إن تأثير سعر الصرف الحقيقي على الاستثمار الأجنبي يبقي نقطة غامضة، انطلاقا من النظرية الاقتصادية، فالآثار قد تختلف، سواء في حالة ارتفاع أو حالة انخفاض أسعار الصرف أو الصرف الحقيقي إن يؤثر على مستوى الاستثمارات الأجنبية، من خلال إعاقة وكبح هذا الأخير، يؤدي التقلب السريع لسعر الصرف يؤدي إلى إعاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لأن التقلب في سعر الصرف يؤدي إلى زيادة عدم التأكد لدى المستثمرين الأجنب، مما يقلل من رغبتها فالقيام بالتزامات طويلة الأجل لتوسيع الحجم، والخلاصة أن المستثمرين الأجانب يدخلون سوق أجنبية عندما يكون مباشر سعر الصرف مستقرا بحيث يضمن مستوى معقولا من الربح، فقد أوضحت دراسة Jeanneret k. (2005) أن تقلبات سعر الصرف لها أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن استقرار معدل الصرف يؤدي إلى شعور المستثمر بنوع من الاستقرار والطمأنينة.

يعتبر التضخم من مؤشرات غياب الاستقرار الاقتصادي، ويؤدي الارتفاع في معدلات التضخم إلى إفساد المناخ الاستثماري، من خلال تدني الثقة والعملية الوطنية، وما يتبع ذلك من تأثيرات مباشرة على سياسات التسعير، وتكاليف الإنتاج، والأرباح ورأس المال، كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري، بحيث يتجه المستثمر الأجنبي إلى الأنشطة ذات الأجل القصير أو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة فيبتعد عن الاستثمارات المنتجة. (طلال، 2005، صفحة 81)

وقد أوضحت الكثير من الدراسات أن ارتفاع معدل التضخم في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي يلعب دورا سلبيا في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث أن معدلات التضخم المرتفعة تعطي إشارة إلى عدم استقرار الوضع الاقتصادي وإلى زيادة تكاليف الإنتاج، وانخفاض الربحية العائدة من الاستثمار، مما يؤدي إلى عزوف كثير من المستثمرين عن الاستثمار في الدول ذات معدلات التضخم المرتفعة. (طلال، 2005، صفحة 82)

ثانيا: محددات الاستثمار لمتعلقة بالبنية الأساسية

تعتبر البنية الأساسية لبلد ما محددًا هامًا للاستثمار، فتطور البنية التحتية والاتصالية لها تأثير إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تتمثل عموما البنية الأساسية في الطرقات والجسور والموانئ والمطارات والاتصالات، ومن الواجب على البلد المضيف أن يعمل على توفير هياكل ذات جودة عالية، لأن تدفق السلع والخدمات والمعلومات مرهون بمدى صلاحية وتوفر هذه الهياكل القاعدية كما ونوعا، إذ تسهم هذه الهياكل في تقليل التكاليف الأولية للاستثمارات، وتضمن الانطلاق للمشاريع الاستثمارية. (سفيان، 2017، صفحة 17)

في هذا الإطار، أكدَا Wheeler and Mody (1992) من خلال عينة من البلدان الصاعدة أنّ البنية الأساسية من أهم العوامل المؤثرة على الاستثمارات، كما أضافا Root and Ahmed (1979) أنه إضافة إلى البنية الأساسية يتطلع المستثمر إلى معرفة أن كانت مساهمة الدولة مساهمة فعالة ومعتبرة وبالتالي تلعب الدولة دور الشريك الأساسي في الاستثمارات الخاصة في مجال البنية الأساسية، كما ركّز Addison and Heshmati (2003) على أهمية البنية الأساسية في توجيه الاستثمارات، ومن ثمة وجب على البلدان أن تعمل على تعزيز البنية الأساسية خاصة البلدان التي هي في طريق النمو، وتولي هذا الجانب عناية خاصة وأن تخصص استثمارات إضافية ضمن نفقاتها لها المجال. (سفيان، 2017، صفحة 17)

بناء على ما سبق، تثبت الدراسات مدى تعدد وتنوع واختلاف الاقتصاديين حول المحددات والعناصر المؤثرة في الاستثمارات الأجنبية، وحتى وإن اتفقنا على المتغيرات المؤثرة في الاستثمار فإن وزنها وأهميتها وعلاقتها تبقى حسب خصائص كل بلد، فهناك متغيرات تطرق لها الاقتصاديين أكثر من غيرها مثل الاستقرار الاقتصادي والمؤسسي، هنا يأتي بحثنا بالتركيز على البلدان العربية، وتحليل المعطيات المتوفرة مع التركيز على المحاور التي تم التطرق إليها سابقاً. (سفيان، 2017، صفحة 18)

استناداً لما سبق نستخلص أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية بالبلدان النامية عموماً والعربية خصوصاً، وذلك نظراً للصعوبات التي تواجهها هذه البلدان في تعبئة التمويلات كما أن الدولة، المستثمر الرئيسي في العديد من الدول النامية أصبحت غير قادرة على ضمان تسديد مديونيتها وبالتالي تمويل الاستثمارات الجديدة ولا حتى استثمارات الاستبدال. وبالرجوع إلى الإحصائيات، نلاحظ ضعف حصة الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، وإذا تفحصنا هذه الحصة نجد أنها تتركز بالدرجة الأولى في قطاع المحروقات، وهذا يدل على ضعف قدرة الدول العربية على جذب الاستثمارات. (سفيان، 2017، صفحة 18)

ثالثاً: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

والتي يكون لها أثر مباشر في الاستثمارات في البلد المضيف كاستقرار السياسي، حيث أنه كلما كان المناخ السياسي للبلد مستقرًا وغير خاضع للتقلبات السياسية، كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية وساعدها على زيادة استثماراتها، فإذا كان النظام السياسي قائماً على الحرية واحترام حقوق الإنسان، وتوجد ثقة للمواطنين فيه، فهذا يساعد على خلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار الأجنبي، فالمستثمر الأجنبي لا يقوم باستثماراته إلا بعد أن يطمئن للنظام السياسي القائم، فلا نتوقع منه القيام باستثماراته وإنشاء مشاريعه في دولة تنعدم فيها الحياة السياسية المستقرة. (ليلي، 2016، صفحة 160)

كما أن القوانين والتشريعات المتعلقة بعمل الشركات متعددة الجنسيات التي تنظم العلاقة بين أطراف البنية الاقتصادية، وتكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، وتجنب فرض ضرائب مزدوجة، كلها عوامل تساعد على جذب المستثمر الأجنبي، ولكن الملاحظ أن القوانين والتشريعات - مهما بلغت من التطور والشمولية في الضمانات التي تعطيها للشركات الأجنبية - فإنها تكون غير كافية بذاتها لتشجيع المستثمرين الأجانب وجذبهم للاستثمار في البلد المضيف، ذلك أن هذه القوانين هي بمثابة أعمال تقوم بها الدولة ممثلة في سلطتها التشريعية، وتحكمها ظروف ومتغيرات داخلية مرتبطة بالبلد

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الإفريقية (دراسة قياسية)

المضيف، ومن ثم فإنها عرضة للتغير أو حتى الإلغاء من قبل الدولة وإرادة منفردة، مما يضع المستثمر الأجنبي في وضع حرج، ويخضع استثماراته لمتغيرات البلد المضيف، لذا تسعى الشركات الأجنبية إلى الدخول في اتفاقيات دولية ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية. (يللي، 2016، صفحة 161)

جدول (2): المحددات وفق إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر	
01	الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي
02	القوانين المتعلقة بالدخول والعمل
03	معايير معاملة فروع الشركات الأجنبية
04	سياسات أداء وهيكل الأسواق
05	التعريفات الجمركية
06	سياسات الخصوصية

المصدر: من إعداد الطالب استناداً إلى ما سبق

خلاصة الفصل:

ويمثل الاستثمار بالمفهوم الاقتصادي أحد أهم ركائز عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويساعد الاستثمار في رفع مستوى التشغيل وزيادة الإنتاج من خلال مضاعف الاستثمار، كما يساعد الاستثمار في زيادة الصادرات، والإحلال محل المستوردات، وتحسين ميزان المدفوعات، وزيادة مستوى التنوع في الإنتاج .. ويقصد بالاستثمار بالمفهوم الاقتصادي التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من أجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي أكبر، ويعرفه البعض بأنه " التخلي عن استخدام أموال في الوقت الحاضر ولفترة زمنية معينة واستثمارها من أجل الحصول على مزيد من التدفقات النقدية في المستقبل وتكون بمثابة تعويض عن تكلفة الفرصة الضائعة، وتعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للأموال المستثمرة بسبب التضخم، وتؤدي عملية الاستثمار إلى الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة .

أما محددهاته فهي تختلف باختلاف وجهات النظر لكنها لا تخرج عن الإطار السياسي والاقتصادي الموجود في البلد المضيف، والذي يفضله يمكن للمستثمرين الأجانب إنشاء مشاريعهم في ذلك البلد، ومن تلك المحددات نذكر : مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي: يؤدي التقدم العلمي والتكنولوجي - درجة المخاطرة - درجة الاستقرار الاقتصادي والسياسي - البيئة الاستثمارية: وتشمل هذه المتغيرات العوامل السياسية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الإدارية والتنظيمية، والسياسات المالية والنقدية، والعلاقات التجارية الدولية، والسياسات السعرية ومؤشرات الاقتصاد القومي التي تعكس مستوى الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي - توقعات المستثمرين ومستوى التفاؤل بالمستقبل - مستوى الجدوى الاقتصادية من الاستثمار .

الفصل التطبيقي :

تحليل محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الإفريقية

تمهيد:

حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر مع نهاية القرن العشرين باهتمام الكثير من الباحثين الاقتصاديين في مراكز البحث والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية، مثل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتقارير صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكان للباحثين الجزائريين نصيب من ذلك عبر بعض المؤلفات، في ضوء التقارير السنوية التي تصدرها المؤسسات العمومية ذات الصلة مثل البنك المركزي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ناهيك عن مذكرات التخرج والمقالات، وتختلف هذه الدراسات باختلاف الإشكاليات المطروحة وكذا الأهداف المتوخاة، لذا فإن بعضها عبارة عن دراسات عامة وأخرى دراسات إحصائية أو قياسية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات العربية

1 * وليد بيني: آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية - دراسة حالة دول شمال إفريقيا رسالة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015

عالج الباحث في هذه الدراسة الإشكالية المتمثلة في ماهية الآليات المستخدمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، وتناول دراسة حالة بلدان شمال إفريقيا ومن بينها الجزائر، ومن التساؤلات الفرعية للدراسة تساؤل يتعلق بآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الدول النامية ومنها دول دراسة الحالة في وضع تنافسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إدراكا منها لحقيقة أن تساهم في التنمية الاقتصادية وسيلة تمويل فعالة ومكملة للاستثمار المحلي.

2 * بيبي نورة: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية، دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - 2016:

وقد اهتمت الباحثة في دراستها على النظرية الإكلتيكية، وخاصة الجزء المتعلق بمزايا الموقع Location Advantage هذه النظرية التي طورها Dunning حول المراحل المختلفة من التنمية الاقتصادية التي تتحرك من خلالها الدول من حيث جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة قامت باتباع مناهج ثلاثة هي: المنهج الوصفي، المنهج المقارن، المنهج الاستقرائي بهدف الكشف عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وقياس آثاره على مؤشرات التنمية بدول الدراسة واستنتجت أنه لا بد من وجود مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3 * قبائلي الحاجة، محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (2002-2005) مجلة دفاتر بوادكس، ع07، مارس 2017، (ص ص 5-36):

انطلقت الباحثة في دراستها من الفرضية القائلة أن كل من الإنتاج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل التضخم، المديونية الخارجية، الإنفاق الحكومي، الانفتاح الاقتصادي والصادرات من المتغيرات الهامة في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة المدروسة، أما منهجية الدراسة فتم الاعتماد فيها على المنهج الوصفي للإطار النظري والمنهج القياسي للإطار التطبيقي بغية تبيان تأثير مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

ومن نتائج البحث أن مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لا يزال يعاني العديد من المعوقات، على الرغم من المجهودات التي بذلت من طرف الحكومة لتحسين صورتها كحاضنة لتوطين رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك بسن مجموعة من القوانين الهادفة إلى تحرير الاستثمار الأجنبي من القيود الإدارية وتقديم تحفيزات وضمانات داخلية ودولية، وإيجاد إطار مؤسسي ملائم، من شأنه متابعة وتوجيه المستثمرين، وطمأنتهم.

4 * بوحديد ليلي: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية، مقال (مجلة تاريخ العلوم) مج3، ع5 2016/9/1، (ص ص 157 - 170):

وقصد الإجابة عن الإشكالية التالية: ما الأثر الذي يخلفه الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية؟ تم الاعتماد على المنهج العلمي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي المناسب لطبيعة الدراسة التي تعتمد على جمع المعلومات والبيانات وترتيبها، وكشف الارتباط بين مختلف جوانبها.

ومن النتائج المتوصل إليها أن هذا الاستثمار ليس حديث النشأة، وإنما يعود غلى منتصف القرن التاسع عشر، غير أن مشاكل المديونية الحديثة والتطور التكنولوجي المتسارع والمنافسة الكبيرة ما بين الشركات جعلته يكتسب أهمية كبيرة جدا في الثلاثين سنة الأخيرة على مستوى العالم، وهو يتكون من أشكال مختلفة، لها ميزات وعيوب وخصائص.

5 * قعلول سفيان، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار، مجلة دراسات اقتصادية (صندوق النقد الدولي) عدد 36 أبريل 2017:

اهتمت الدراسة بالوقوف على المحددات الرئيسية المؤثرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وقياس درجة التباين في هذه المحددات بين الدول موضوع الدراسة، وذلك من خلال تكوين مؤشر متعدد الأبعاد يتميز بعدد الخصائص التي تؤهله ليكون مؤشرا مرجعيا للبلدان العربية، حيث أنه يهتم بخصائص البلدان العربية، ويلتزم بالضوابط النظرية علاوة على استعماله للسلاسل الزمنية، يمكن المؤشر من قياس ومتابعة الاستثمارات في هذه البلدان. وقد توصل الباحث في نهاية بحثه إلى النتائج التالية:

بينت الدراسة أن مناخ الاستثمار في دول الدراسة متنوع وخصب، لكنه يحتاج إلى مقومات لتفعيله، خاصة بعد الأوزان التي تميز بها كل من محور ممارسة الأعمال والإطار المؤسسي والقانوني، بحيث يتعين الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار، وجعلها تتميز بالشفافية والاستقرار، وتكثيف الجهود الترويجية لفرص الاستثمار.

6 * جابو سليم، بن الحبيب طه (2019): ورقة بحثية منشورة بمجلة دفاتر اقتصادية، تناولت دراسة قياسية للمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال فترة 1990-2017

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى جاذبية المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم اختيار عينة تمثلت في دول شمال إفريقيا خلال الفترة المذكورة، ولتحقيق ذلك كان الاعتماد على تقنية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية باعتبارها الأنسب لمعالجة البيانات، التي تضم البعد الموضوعي (الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، رصيد الحساب الجاري، الادخار المحلي)، والبعد الفردي (الدول المذكورة)، والبعد الزمني (1990-2017).

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح التجاري ورصيد الحساب الجاري والادخار المحلي من جهة، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول شمال إفريقيا من جهة أخرى، أي كلما كان الاقتصاد منفتحا على التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1 * Fatima Boualam; L' investissements directs a l'étranger le cas de l'Algerie, Doctorat en scéance économiques, ununiversité de Montpeliere 1, 2010, France.

تناولت الأطروحة إشكالية جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذا محددات سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وسبل ترقية هذه السياسات وتقييمها، ومن التساؤلات الفرعية للإشكالية عوامل نجاح وفشل سياسة الجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي ركزت على مقارنة " OLI لجون دينينج " و "J.Dunning"، خصوصا في الجزء " L " المتعلق بالموقع (Localisation)، أن العوامل المؤسسية لها دور كبير في تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، إذ أن بيئة مؤسسية ذات جودة عالية تمنح البلد القدرة على استضافة رأس المال الأجنبي المباشر.

2 * Thalbi Ines: Determinants et impact des IDE sur la croissance économique enTunisie, Doctorat en séances économiques, université de Strasbourg, 2013.

تمحورت إشكالية الدراسة حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على البلد المضيف تونس وكذا عوامل جذب هذه الاستثمارات، هل هي عوامل معيارية أم تختلف من بلد لآخر؟ مع الإشارة إلى إمكانية وجود أو عدم وجود تلك العوامل والتي في مجملها تشكل مناخ استثمار ملائم أو غير ملائم لتوطن هذا النوع من الاستثمارات، ومن أهم الفرضيات التي طرحتها الباحثة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز النمو عن طريق آثاره الجانبية والمتمثلة في خلق مزايا مقارنة ديناميكية تعمل على جذب التكنولوجيا والتراكم الرأسمالي، وكذا تحسين نوعية رأس المال البشري.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة أن آثار الاستثمارات الأجنبية على الدول المضيفة لا تتحقق بصفة آلية، بل يجب توفير المناخ السليم والملائم لهذه الاستثمارات حتى تعطي النتائج المرجوة.

3 * BOURI Sarah, SENOUCI BEREKSI Imane LES Déterminants des Investissements Directs Etrangers : Cas de l'Algérie (1980-2011) – Etude économique–

مجلة نور للدراسات الاقتصادية عدد 1 / 2015 (ص ص 159-180)

بينت الدراسة محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر، من خلال اتباع المنهج القياسي لتحديد العوامل المؤثرة في ذلك، وضرورة توفر الشروط والمحددات الملائمة، حتى يتسنى للمستثمرين الأجانب تجسيد مشروعاتهم في الجزائر كدولة مضيئة، وذلك خلال الفترة (1980-2011) مع الاستعانة بالتحليل التجريبي، الذي أظهرت نتائجه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر إيجاباً على المتغيرات الاقتصادية، وإن كان أداؤه لا يزال فتياً، لأن الجزائر استطاعت جذب عدد من المستثمرين الأجانب خلال الفترة المدروسة.

ومن النتائج المتوصل إليها أن متغير الناتج المحلي الإجمالي، يؤثر على حجم السوق بشكل إيجابي، وعلى الاستثمار الأجنبي المباشر ومنه يمكن القول إن حجم السوق يقاس انطلاقاً من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعزز مكانة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي، خاصة مع الزيادة في إنتاج المحروقات وإيراداتها المحققة في السنوات الأخيرة. مما ساهم في وجود شركات متعددة الجنسيات، غير أن هناك بعض السلبيات المتعلقة أساساً بالتضخم.

4 * Mohamed RETIA – Khemissi GAIDI : The determinants of foreign direct investment in North African countries Econometric study with panel data

مجلة معارف جامعة البويرة، السنة الثامنة عشر، عدد 23 (ديسمبر 2017): بحث بالإنجليزية يهدف إلى الإجابة عن الإشكالية :

what are the determinants determines of foreign direct investment in North African countries?

ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا؟

وللإجابة على الإشكالية المذكورة استخدم الباحثان دراسة تستند إلى تحليل بيانات البانل؛ باستعمال نماذج التأثيرات الثابتة العشوائية، بالإضافة إلى اعتماد النماذج الديناميكية للبانل، حيث تم اختيار عينة

تتكون من عشرة بلدان للفترة الممتدة من 1980 إلى 2010، وبلاستعانة بالبرنامج الإحصائي من أجل تقدير مختلف النماذج واختبار الفرضيات.

وتوصل الباحثان من خلال دراستهما المعتمدة على (MG) وال (PMG) و (DFE) إضافة إلى اختبار "هوسمان" إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد عن الناتج المحلي الإجمالي الذي يزداد بزيادته حجم الاقتصاد الوطني، وتكون تدفقات هذا الاستثمار قوية

ومن النتائج المتوصل إليها بخصوص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر أن هذا الاستثمار لا يؤتي ثماره إلا إذا توفرت بعض الشروط القانونية والتشريعية وتقوية شبكة العقود الثنائية، لا سيما اتفاقيات الشراكة بين الجزائر والدول الأخرى فيما يخص حماية المستثمر

5 * Oludayo Elijah Adekunle The Short and Long Run Determinants of FOREIGN Direct Investment in Nigeria (article Management & Economics Research Journal, Vol. 2 No.4 (2020), pp. 45-65)

تناول الباحث النيجيري واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلده انطلاقا من الواقع الاقتصادي الذي يمر به باعتبار نيجيريا من الدول النامية التي تحتاج لهذا النوع من الاستثمار، وقد تم تحديد نيجيريا باعتبارها الاقتصاد الـ 19 الأكثر جاذبية للاستثمارات المتدفقة في إفريقيا، وفقا لتقرير صادر عن مركز "كوانتوم جلوبال ريسارتش لاب" الإفريقي.

وخلصت الدراسة إلى أن الأسواق العالمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر أضحت تنافسية للغاية حيث أن السياسات التقليدية لم تعد قادرة على جذب الاستثمار مما يشكل معضلة أمام البلدان النامية الساعية إلى تطوير حزمة ملائمة من المحددات الجاذبة للاستثمار.

6 * Claude Tiberiu Albulescu ; Do Foreign Direct and Portfolio Investments Affect Long-Term Economic Growth in Central and Eastern Europe? 2nd GLOBAL CONFERENCE on BUSINESS, ECONOMICS; MANAGEMENT and TOURISM, 30-31 October 2014, Prague, Czech Republic

حاول الباحث البحث في تأثير الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي للبلد المضيف. بتعبير أدق، أي تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) واستثمار المحفظة الأجنبية (FPI) على النمو الاقتصادي على المدى الطويل في بلدان وسط وشرق أوروبا (CEE)، ولتحقيق ذلك، لجأ إلى انتهاج نظام GMM. وخلص الباحث في دراسته إلى نتيجة مفادها أن كلا من الاستثمار المباشر والمحلي له تأثير على المدى الطويل النمو الاقتصادي، عندما ننظر في أدوات صناديق الاستثمار والأسهم.

المبحث الثاني : الدراسة القياسية

المطلب الأول: نموذج الدراسة

نهدف من خلال دراستنا إلى تقدير محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الإفريقية، حيث تضمنت عينة الدراسة مجموعة من الدول الإفريقية وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): عينة الدراسة

الجزائر	الكامرون	مصر	أوغندا	سيراليون	تونس
أنغولا	الرأس الأخضر	غانا	جمهورية الكونغو	جنوب افريقيا	زمبيا
البنين	جمهورية افريقيا الوسطى	المغرب	روندا	تشاد	بوتسوانا
بوركينافاسو	جمهورية الكونغو الديمقراطية	النيجر	السينيغال	طوغو	

المصدر: من إعداد الطلبة

و امتدت فترة الدراسة من سنة 2002 إلى سنة 2019، كما تم دراسة أربع محددات منها اثنين من أهم المحددات الاقتصادية وهي النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية، و اثنين من المحددات المؤسسية وهي سيادة القانون و جودة التشريع، وفيما يلي مصادر جمع البيانات:

الجدول رقم (4): مصادر جمع البيانات

رمز المتغير	اسم المتغير	جمع مصادر البيانات
INFDI	نسبة صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام	البنك العالمي
LOGPGDP	نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (باللوغاريتم)	البنك العالمي
REG	مؤشر الحوكمة الجودة التنظيمية	البنك العالمي
RULE	مؤشر الحوكمة سيادة القانون	البنك العالمي

قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)	التجارة الخارجية	TRAD
--	------------------	------

المصدر: من إعداد الطلبة

و يوضح الجدول الموالي وصف المتغيرات إحصائياً، حيث تم حساب متوسط المتغيرات داخل و بين الأفراد، بالإضافة إلى الانحرافات المعيارية

الجدول رقم (5): وصف المتغيرات

Variable	Mean	Std. Dev.	Min	Max	Observations
INFDI overall	3.864532	5.307453	-6.369872	46.27528	N = 414
between		2.887065	1.077695	13.44666	n = 23
within		4.491883	-11.18071	43.93114	T = 18
pgdp overall	2122.987	1954.164	276.0559	8092.967	N = 414
between		1968.988	349.9543	7184.133	n = 23
within		318.4753	675.7488	3426.796	T = 18
rule overall	28.50158	20.22128	0	74.51923	N = 413
between		19.98046	1.253372	70.09246	n = 23
within		5.1945	6.311728	47.46612	T-bar =17.9
reg overall	32.67869	18.40767	2.941176	75	N = 414
between		17.82986	17.82986	69.09539	n = 23
within		5.832998	7.804165	57.49416	T = 18

المصدر: من إعداد الطلبة باستخدام برنامج STATA V.15

يبين الجدول رقم (07) دراسة وصفية لمتغيرات الحالة حيث يوضح النموذج المتوسط الكلي والمتوسط الكلي بالإضافة إلى المتوسط بين الأفراد ، والمتوسط داخل الأفراد وفيما يلي النتائج بالتفصيل:

1) صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام: بلغ متوسط العينة المدروسة 3.864532

% بانحراف معياري قدره 5.307453 ، مع تسجيل أدنى قيمة ب % -6.369872 وأعلى قيمة قدرت ب

% 46.27528 ، بينما بلغ الانحراف المعياري بين الأفراد %2.887065 ، وسجل أدنى متوسط

% 1.077695 بينما أن أقصى قيمة قدرة ب 13.44666 ، و تم تسجيل أدنى قيمة داخل الأفراد قدرها -

11.18071 وأعلى قيمة قدرها 43.93114 بالانحراف المعياري 4.491883 قدره.

(2) نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام: بلغ متوسط الصادرات للعينة المدروسة 2122.987 دولار بانحراف معياري قدره 1954.16، مع تسجيل أدنى قيمة قدرت بـ 276.0559 دولار وأعلى قيمة بلغت 8092.967 دولار، كما بلغ أدنى متوسط ما بين الأفراد بـ 349.954 دولار وأعلى متوسط قدر بـ 7184.133 بانحراف معياري 1968.988 .

(3) مؤشر الحوكمة سيادة القانون: كان بمتوسط 28.50158% و بانحراف معياري قدره 20.22128 %، حيث تم تسجيل أدنى قيمة بـ 0% وأعلى قيمة قدرت بـ 74.51923%، كما بلغ أعلى متوسط ما بين الأفراد 70.09246% و أدنى متوسط 1.253372 بانحراف معياري 19.98046.

مؤشر الحوكمة الجودة التنظيمية: قدر المتوسط الكلي 32.67869% بانحراف معياري قدره 18.40767، حيث بلغت أدنى قيمة 2.941176% وأعلى قيمة 75% كما بلغ الانحراف المعياري بين الأفراد 17.82986% حيث بلغت أدنى قيمة بـ 17.82986% بينما أن أقصى قيمة قدره 69.09539%

و الجدول الموالي يوضح نتائج تحليل الارتباط ما بين المتغيرات محل الدراسة :

الجدول رقم (6): مصفوفة الارتباط

	INFDI	logpgdp	trad	reg	rule
INFDI	1.0000				
logpgdp	-0.0551	1.0000			
trad	0.3761*	0.4624*	1.0000		
Reg	-0.0961	0.4266*	-0.0138	1.0000	
Rule	-0.0436	-0.0805	0.0389	0.2348*	1.0000
	0.3768	0.1022	0.4306	0.0000	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

من مصفوفة الارتباط يتضح لنا أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام يرتبط عكسياً مع كل المتغيرات المستقلة ما عدا التجارة الخارجية حيث بلغ معامل الارتباط بينه وبين نصيب الفرد

من الناتج الداخلي الخام -0.0551 ، وبلغ مع التجارة الخارجية 0.3761 ، وبلغ أيضا معامل الارتباط بينه وبين مؤشر الحوكمة الجودة التنظيمية ب -0.0961 وبين مؤشر الحوكمة سيادة القانون -0.0436 .

و بخصوص نموذج الدراسة فنعرفه من خلال معادلة الانحدار التالية :

$$INFDI = \dots$$

حيث سيتم تقدير معادلة الانحدار أعلاه باستخدام أحد منهجيات القياس الاقتصادي ، والتي تأخذ في حساباتها البعد الزمني و البعد الفردي، حيث يطلق على هذا النوع من البيانات بيانات البائل أو السلاسل الزمنية المقطعية ، و سنعتمد في منهجيتنا على تحليل الانحدار الساكن ، و الذي يتضمن ثلاث نماذج هي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة ، و نموذج الآثار العشوائية ، و نختار ما بين التقديرات الثلاث بإجراء اختبارات المفاضلة ما بينها ، كما سنقوم بتشخيص النموذج المختار بدراسة عدم ثبات التباين و الارتباط التسلسلي ، و إذا تم الكشف عن هذه المشاكل القياسية سنقوم بإعادة تقدير النموذج المختار مع الأخذ في الاعتبار مشاكل القياس .

المطلب الثاني: عرض النتائج :

أولاً: نتائج نماذج البائل

1 نتائج نموذج الانحدار التجميعي: pooled model

الجدول رقم (7) : نتائج تقدير نموذج الانحدار المجمع

Source	SS	df	MS	Number of obs	= 413	
Model	.257754974	4	.06443874	F(4, 408)	= 29.03	
Residual	.90562214	408	.002219662	Prob > F	= 0.0000	
Total	1.16337711	412	.002823731	R-squared	= 0.2216	
				Adj R-squared	= 0.2139	
				Root MSE	= .04711	
INFDI	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
logpgdp	-.0469796	.0077784	-6.04	0.000	-.0622703	-.031689
trad	.1143525	.0108631	10.53	0.000	.092998	.1357071
reg	.0255711	.0153355	1.67	0.096	-.0045753	.0557175
rule	-.0299851	.0122644	-2.44	0.015	-.0540944	-.0058758
_cons	.1082963	.0204629	5.29	0.000	.0680705	.1485221

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

من نتائج الانحدار المجمع يتبين لنا أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يؤثر سلباً على INFDI عند مستوى معنوية 1%، حيث عندما يرتفع النمو الاقتصادي بـ 1% تتخفض الصادرات بنسبة 0.0469796، أما بالنسبة للتجارة الخارجية TRAD يؤثر إيجابياً على INFDI، عندما يزيد بـ 1%، يرتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.1143525 وهو ذو دلالة معنوية. أما مؤشر الحوكمة الجودة التنظيمية فهو يؤثر إيجاباً على INFDI، حيث إذا ارتفع بـ 1% يرتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.0255711 ويظهر لنا أن له دلالة معنوية إحصائية. أما فيما يتعلق مؤشر الحوكمة سيادة القانون يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، حيث إذا ارتفع بـ 1% انخفض INFDI بنسبة 0.299851 ويظهر لنا أن له دلالة معنوية إحصائية.

2 نتائج نموذج الانحدار الثابت: fixed model

الجدول رقم (8) : نتائج تقدير نموذج الآثار الثابتة

Fixed-effects (within) regression	Number of obs	=	413
Group variable: ID	Number of groups	=	23
R-sq:	Obs per group:		
within = 0.1513	min =		17
between = 0.1257	avg =		18.0
overall = 0.0883	max =		18
	F(4, 386)	=	17.20
corr(u_i, Xb) = -0.7404	Prob > F	=	0.0000

INFDI	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
logpgdp	-.1531321	.0356034	-4.30	0.000	-.2231329 -.0831313
trad	.1246863	.018703	6.67	0.000	.0879138 .1614588
reg	.1136052	.0369247	3.08	0.002	.0410064 .186204
rule	-.113764	.0412784	-2.76	0.006	-.1949225 -.0326054
_cons	.4307038	.1116888	3.86	0.000	.2111093 .6502983
sigma_u	.0446332				
sigma_e	.04279787				
rho	.52098251	(fraction of variance due to u_i)			
F test that all u_i=0:		F(22, 386) = 4.93			Prob > F = 0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

من نتائج الانحدار الثابت يتبين لنا أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يؤثر سلباً على INFDI عند مستوى معنوية 1%، حيث عندما يرتفع النمو الاقتصادي بـ 1% ينخفض INFDI بنسبة 0.1531321، أما بالنسبة للتجارة الخارجية TRAD يؤثر إيجابياً على INFDI، عندما يزيد بـ 1%، يرتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.1246863 وهو ذو دلالة معنوية. أما مؤشر الحوكمة الجودة التنظيمية فهو يؤثر إيجاباً على INFDI، حيث إذا ارتفع بـ 1% يرتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.11360 ويظهر لنا أن له دلالة معنوية إحصائية. أما فيما يتعلق مؤشر الحوكمة سيادة القانون يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، حيث إذا ارتفع بـ 1% انخفض INFDI بنسبة 0.113764 ويظهر لنا أن له دلالة معنوية إحصائية.

3- نموذج الانحدار العشوائي: random model

الجدول رقم (9): نتائج تقدير نموذج الآثار العشوائية

Random-effects GLS regression		Number of obs = 413	
Group variable : ID		Number of groups = 23	
R-sq :		Obs per group :	
within	= 0.1334	min	= 17
between	= 0.4214	avg	= 18.0
overall	= 0.2095	max	= 18
corr(u_i, X) = 0 (assumed)		Wald chi2(4)	= 72.46
INFDI Coef. Std. Err. Z P> z [95% Conf. Interval]		Prob > chi2	= 0.0000
Logpgdp	-.0652939 .0134656 -4.85 0.000	-.0916859 -.0389018	
trad	.1246539 .0151734 8.22 0.000	.0949146 .1543933	
reg	.0618389 .0246291 2.51 0.012	.0135667 .1101111	
rule	-.0535081 .0219217 -2.44 0.015	-.0964737 -.0105424	
_cons	.1537285 .0387083 3.97 0.000	.0778617 .2295953	
sigma_u	.02025855		
sigma_e	.04279787		
rho	.18304943 (fraction of variance due to u_i)		

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

من نتائج الانحدار العشوائي يتبين لنا أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام يؤثر سلباً على INFDI عند مستوى معنوية 1%، حيث عندما بـ 1% ينخفض INFDI بنسبة 0.0652939، أما بالنسبة للتجارة الخارجية TRAD يؤثر إيجابياً على INFDI، عندما يزيد بـ 1%، يرتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.12465390 وهو ذو دلالة معنوية. أما مؤشر الحوكمة الجودة التنظيمية فهو يؤثر

إيجاباً على INFDI ، حيث إذا ارتفع ب 1% يرتفع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.06183890 ويظهر لنا أن له دلالة معنوية إحصائية . أما فيما يتعلق مؤشر الحوكمة سيادة القانون يؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي، حيث إذا ارتفع ب 1% انخفض INFDI بنسبة 0.0535081 ويظهر لنا أن له دلالة معنوية إحصائية.

ثانياً : نتائج اختبارات المفاضلة ما بين نماذج البائل

1- نتائج اختبار المفاضلة ما بين نموذج الانحدار المجمع و الانحدار العشوائي

الجدول رقم (10): اختبار LM اختبار المفاضلة بين PRM و REM

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
 $INFDI[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]$
 Estimated results:

	Var	sd = sqrt(Var)
INFDI	.0028237	.0531388
e	.0018317	.0427979
u	.0004104	.0202586
Test: Var(u) = 0		
chibar2(01)	= 68.99	
Prob > chibar2	= 0.0000	

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

وفرضية هذا الاختبار هي من الشكل التالي:

H_0 : PRM هو الأفضل

H_1 : REM هو الأفضل

من خلال النموذج أعلاه نلاحظ أن $p=0.000$ ومنه نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الانحدار العشوائي REM هو الأفضل.

2- نتائج اختبار المفاضلة ما بين نموذج الانحدار الثابت و الانحدار العشوائي

الجدول رقم (11): اختبار هاوسمان

	---- Coefficients ----			
	(b)	(B)	(b-B)	sqrt(diag(V_b-V_B))
	fixed	random	Difference	S.E.
logpgdp	-.1531321	-.0652939	-.0878382	.0329587
trad	.1246863	.1246539	.0000324	.0109347
reg	.1136052	.0618389	.0517663	.0275108
rule	-.113764	-.0535081	-.0602559	.0349763

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
 B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg
 Test: Ho: difference in coefficients not systematic
 $\chi^2(4) = (b-B)' [(V_b-V_B)^{-1}] (b-B)$
 $= 12.83$
 Prob>chi2 = 0.0121

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

وفرضية هذا الاختبار هي من الشكل التالي:

H0 هو الأفضل: REM

H1 هو الأفضل: FEM

إذا كانت prob أقل من 0.05 فإننا نقبل الفرضية القائلة بأن FEM هو الأفضل.

من النموذج أعلاه يتضح لنا أن prob=0.000 وهي أقل من 0.05 وبذلك نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الآثار الثابت FEM هو الأفضل.

ثالثاً : اختبارات التشخيص للبواقي:

1- اختبار عدم ثبات التباين

ثبات التباين: H0

عدم ثبات التباين: H1

الجدول رقم (12): اختبار عدم ثبات التباين

Modified Wald test for group wise heteroskedasticity in fixed effect regression model

H0: $\sigma(i)^2 = \sigma^2$ for all i

chi2 (23) = 11554.24

Prob>chi2 = 0.0000

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

ويتبين من نتائج الاختبار Modifie Wald أن النموذج يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين، لأن القيمة الاحتمالية أقل من 5% مما يشير إلى ضرورة رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

ثانيا: اختبار الارتباط التسلسلي

H0: لا يوجد ارتباط تسلسلي

H1: يوجد ارتباط تسلسلي

الجدول رقم (13): اختبار PESARAN

Pesaran's test of cross sectional independence = 4.119, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.313

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

يتضح من خلال اختبار pesaran أنه يوجد ارتباط تسلسلي في بواقي النموذج حيث تشير القيم الاحتمالية إلى قبول الفرضية البديلة، التي تشير إلى وجود الارتباط التسلسلي

من خلال اختبارات التشخيص، يتبين لنا أن بواقي نموذج الآثار الثابتة تعاني من مشاكل قياسية، تتمثل في عدم ثبات تباين البواقي، ووجود ارتباط تسلسلي بالبواقي، لذلك سيتم إعادة تقدير نموذج الآثار الثابتة

باستخدام منهجية تأخذ في تقديرها هذه المشاكل ، وهي منهجية PCSEs و نتائج هذه المنهجية موضحة في الجدول رقم (16) ، حيث سيتم اعتماد نتائجها في دراستنا.

الجدول رقم (14): إعادة تقدير نموذج الآثار الثابتة باستخدام منهجية pcse

linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)						
Group variable:	ID		Number of obs	=		413
Time variable:	T		Number of groups	=		23
Panels:	correlated (unbalanced)		Obs per group:			
Autocorrelation:	no autocorrelation		min	=		17
Sigma computed by casewise selection			avg	=	17.956522	
			max	=		18
Estimated covariances	=	276	R-squared	=		0.3923
Estimated autocorrelations	=	0	Wald chi2(22)	=		6149.09
Estimated coefficients	=	27	Prob > chi2	=		0.0000

	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
logpgdp	-.1531321	.0370572	-4.13	0.000	-.2257628	-.0805014
trad	.1246863	.02827	4.41	0.000	.0692782	.1800944
reg	.1136052	.02258	5.03	0.000	.0693492	.1578612
rule	-.113764	.0331279	-3.43	0.001	-.1786935	-.0488344
_cons	.3665375	.0885261	4.14	0.000	.1930295	.5400454

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات STATA V.15

بناء على نتائج تقديرات منهجية pcse مع الأخذ بعين الاعتبار مشكل عدم ثبات التباين و الارتباط التسلسلي يتضح لنا أن كل المتغيرات لديها أثر معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% ، حيث يؤثر كل من النمو الاقتصادي و سيادة القانون سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول محل الدراسة ، بينما يؤثر كل من الانفتاح التجاري و الجودة التنظيمية (جودة التشريع) إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول قيد الدراسة.

إذا ارتفع نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ب 0,01 ، مع ثبات العوامل الأخرى، ينخفض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإفريقية ب 0,1531، و إذا ارتفع مؤشر سيادة القانون ب 0,01 ، تنخفض التدفقات بنسبة 0,1137 ، بينما إذا ارتفعت التجارة الخارجية ب 0,01 ، مع ثبات العوامل

الأخرى، يؤدي إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول بـ 0.1247، وإذا ارتفع مؤشر الجودة التنظيمية، فتزيد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 0.1136.

من هذه النتائج، نستنتج أن نوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق على القارة الإفريقية، هي استثمارات تفضل التصدير على السوق المحلي، حيث يهدف المستثمر الأجنبي المباشر من هذه الاستثمارات إلى نقل ثروات هذه الدول إلى الخارج بدلا من إعادة استثمارها داخلها، حيث تبين أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين يؤثر الدخل الفردي سلبا على هذه التدفقات، إذ تم استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كثير من الأحيان لقياس حجم السوق داخل البلد المعني. كما نستنتج من النتائج كذلك أن المستثمرين الأجانب الذين يرغبون في الاستثمار بالدول الإفريقية، يفضلون مؤشرات معينة من مؤشرات الحكم الراشد عن بقية المؤشرات، حيث يتضح من النتائج أن سيادة القانون يحد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويقاس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين بالتطبيق العادل للقانون دون تمييز بين متعامل و آخر، في حين يحفز مؤشر جودة التشريع من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يشير هذا المؤشر إلى مدى قدرة الحكومة على صياغة منظومة تشريعية ذات جودة و فعالية، ويمكن تفسير هذا التأثير السلبي إلى أن المستثمر الأجنبي المباشر بهذه الدول يميل إلى التهرب الضريبي، وتهريب الأموال (الأرباح) إلى الشركة الأم دون مراقبة من طرف حكومة البلد المستضيف لهذا النوع من الاستثمارات.

خلاصة:

مما سبق يمكن القول بأن الدول الإفريقية تسعى جاهدة لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك بتوفير المناخ الملائم، رغم بعض العوائق الاقتصادية والمتمثلة في ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام، وعدم استغلال الثروات الطبيعية بشكل يتماشى واحتياجاتها، ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً مختلفة بحيث يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تقيم فروعاً في الدولة المضيفة، من خلال ما يسمى بالاستثمار الأجنبي المباشر المنشئ لفرع جديد، والذي يقوم بتوفير الموارد اللازمة لبناء المشروع الجديد، ويمكن أيضاً أن تختار الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار الأجنبي المباشر في أصول قائمة في الدول المضيفة.

هناك أهمية بالغة لمؤشرات الحوكمة الدولية مثل الجودة التنظيمية وسيادة القانون إلى جانب الاستقرار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول الإفريقية، وذلك بسن القوانين والقرارات التي تخدم المستثمرين والدول المضيفة على السواء.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

للنهوض باقتصادياتها لجأت العديد من الدول الإفريقية للتمويل عن طريق القروض ، وهو ما أوصلها إلى أزمة مديونية أواخر القرن العشرين سببت لها عواقب كبيرة على اقتصادياتها ، ما دفعها أن تتجه لشكل آخر آمن وأنجع ، تمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر لأهميته ودوره الذي يقوم بدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال توفير رؤوس الأموال والتقنية الحديثة والاستفادة منها في إقامة المشاريع الاقتصادية والتنمية ، بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية لكافة أفراد المجتمع ، عبر خلق وتوفير فرص العمل اللازمة لتوظيف الشباب ، وبالتالي الحد من مستويات البطالة المرتفعة ، كما تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على رفع مستويات الإنتاج من خلال توفير الفرص التدريبية للأيدي العاملة على الآلات المتطورة والأدوات التكنولوجية الحديثة.

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً أساسياً في نقل التكنولوجيا المتطورة الحديثة للدول المضيفة للاستثمار ، والتي تساعد على زيادة إنتاج العمالة المحلية وخلق الكوادر والعمالة الماهرة التي من المنتظر أن تساهم على المدى البعيد في تطوير المنشآت الصناعية في تلك الدول، لتحقيق ذلك يتطلب الأمر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير بيئة وعوامل استثمارية تساهم في تحفيز المزيد من المستثمرين وجلبهم إلى الدول المضيفة.

هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى البحث في محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الإفريقية خلال الفترة 2002-2019 ، حيث اعتمدنا على تحليل الانحدار الساكن و المتمثل في ثلاث نماذج أساسية و هي نموذج الانحدار المجمع، نموذج الانحدار الثابت و نموذج الانحدار العشوائي ، وبعد إجراء اختبارات التفاضل ما بين النماذج الثلاث ، أشارت نتائج هذه الاختبارات إلى ضرورة الاعتماد على نموذج الانحدار الثابت، وبعد فحص و تشخيص بواقى النموذج المختار ، تبين أنه يعاني من مشاكل القياس الاقتصادي و المتمثلة في الارتباط التسلسلي و عدم ثبات التباين، لذلك تم إعادة تقدير النموذج بالاعتماد على منهجية pcse ، و كشفت النتائج على ما يلي:

- ❖ يؤثر كل من النمو الاقتصادي و سيادة القانون سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول محل الدراسة وهذا التأثير له معنى إحصائي عند مستوى معنوية 1% ؛
- ❖ يؤثر كل من الانفتاح التجاري و الجودة التنظيمية (جودة التشريع) إيجابيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول قيد الدراسة وهذا التأثير له معنى إحصائي عند مستوى معنوية 1% ؛
- ومن هذه النتائج ، نستنتج ما يلي:
 - ❖ أن نوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق على القارة الإفريقية ، هي استثمارات تفضل التصدير على السوق المحلي، حيث يهدف المستثمر الأجنبي المباشر من هذه الاستثمارات إلى نقل ثروات هذه الدول إلى الخارج بدلا من إعادة استثمارها داخلها ، حيث تبين أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حيث يؤثر الدخل الفردي سلبيا على هذه التدفقات، حيث استخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كثير من الأحيان لقياس حجم السوق داخل البلد المعني.
 - ❖ أن المستثمرين الأجانب الذين يرغبون في الاستثمار بالدول الإفريقية، يفضلون مؤشرات معينة من مؤشرات الحكم الراشد عن بقية المؤشرات، حيث يتضح من النتائج أن سيادة القانون يحد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ويقاس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين بالتطبيق العادل للقانون دون تمييز بين متعامل و آخر ، في حين تحفز مؤشر جودة التشريع من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يشير هذا المؤشر إلى مدى قدرة الحكومة على صياغة منظومة تشريعية ذات جودة و فعالية ، ويمكن تفسير هذا التأثير السلبي إلى أن المستثمر الأجنبي المباشر بهذه الدول يميل إلى التهرب الضريبي ، وتهريب الأموال (الأرباح) إلى الشركة الأم دون مراقبة من طرف حكومة البلد المستضيف لهذا النوع من الاستثمارات.

التوصيات:

يتطلب خلق المناخ الاستثماري المناسب والداعم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية والقانونية وتقديم الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، وفيما يلي نستعرض بعض التوصيات :

تطوير البنية التحتية التي تعتبر من أهم المتطلبات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث تعاني بعض الدول من انخفاض مستويات خدمات الطرق والموانئ والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية ، إضافة إلى مشكل إمدادات الطاقة والمياه ؛

تقليص حجم القطاع العام ودوره في الأنشطة الاقتصادية ببعض الدول الإفريقية ؛

تبني الإصلاحات الهيكلية اللازمة لدعم مسارات النمو طويل الأجل ، من خلال تحسين مستويات الإنتاجية والتنافسية ؛

توافر العمالة ذات الخبرة والمهارات المرتفعة يؤدي إلى جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية وتحسين المناخ والبيئة الاستثمارية بصفة عامة ؛

تحديث القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار بما يتلاءم مع التطورات والمتغيرات الراهنة في البيئة الاستثمارية الدولية ؛

تطبيق المعايير الخاصة بحماية الملكية الفكرية ، مما يؤثر على البيئة والمناخ الاستثماري بشكل عام، ويزيد من قدرة الدول الإفريقية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1 - الكتب:

- 1 - أبو الفتوح، أحمد سمير (2015): دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر (المجلد 1). القاهرة، مصر: المكتب العربي للمعارف.
- 2 - أميرة حسب الله محمد (2004): محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر فى البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا - كوريا الجنوبية - مصر). الاسكندري، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- 3 - حسن خربوش، عبد المعطي رضا (1999): الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق (الإصدار 1، المجلد 1). عمان، الأردن: دار زهران للنشر.
- 4 - الساعدي، أحمد كاظم (2020): حماية الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام (المجلد 2). القاهرة، مصر: المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية.
- 5 - سليمان عمر الهادي (2009): الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوصفي (المجلد 1) عمان، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- 6 - سمير كرم (1976): الشركات متعددة الجنسية (المجلد 1)، بيروت، لبنان: معهد الإنماء العربي.
- 7 - عبد المجيد قدي (2013): المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (المجلد 1). بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 8 - عبد الواحد الفار: أحكام التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية (المجلد 1) القاهرة، مصر: عالم الكتب.
- 9 - عدنان داود محمد العذاري (2016): الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية (المجلد 1)، عمان، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

10 - فايز محمد على (1979): الشركات الرأسمالية الاحتكارية والسيطرة على اقتصاديات البلدان النامية (المجلد 1). بغداد، العراق: دار الرشيد للنشر.

11 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000، الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

2 - الرسائل الجامعية:

أولاً: أطروحات الدكتوراه:

1 - جمال محمود عطية عبيد (2002): تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، دكتوراه ، حلوان: كلية التجارة إدارة الأعمال جامعة حلوان.

2 - زايري بلقاسم (2004): الآثار الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري لتكوين منطقة التبادل الحر مابين الجزائر والاتحاد الأوروبي. رسالة دكتوراه، 4. الجزائر، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

3 - الهاشمي بن واضح (2014): تأثير متغيرات البيئة الخارجية على أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - حالة قطاع خدمة الهاتف النقال في الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . سطيف: جامعة فرحات عباس .

4 - وليد بيني (2015): آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية - دراسة حالة دول شمال إفريقيا- رسالة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة.

ثانياً: رسائل الماجستير

1 - إيناس صالح، الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري (2000)، رسالة ماجستير عين شمس، مصر: جامعة عين شمس.

2 - قويدري كريمة (2011): الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر. ماجستير مالية دولية. تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.

فهرس الجداول

- 3 - نزاري رفيق (2008): الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب. ماجستير اقتصاد دولي، باتنة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر.
- 4 - المجالات و الدوريات:
- 1 - إبراهيم بن سلمة (1418): الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة "تجربة سابق". بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية. وزارة الخارجية.
- 2 - إسماعيل محمد وحسن جمال قاسم (2007): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد الدولي.
- 3 - الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية (1989): دور الشركات المتعددة الجنسية في التنمية الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية.
- 4 - برهان الدجاني (1990): الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل ، اتحاد الغرف العربية: تجارة، صناعة، زراعة.
- 5 - بوحديد ليلي (2016/9/1): الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية التنموية، مجلة تاريخ العلوم، صص 157-170.
- 6 - جابو سليم، بن الحبيب طه. (16 12 , 2019). دراسة قياسية للمحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال فترة 1990 - 2017. مجلة دفاتر اقتصادية، صص 55 - 70.
- 7 - جميل هيل عجمي (1999/1/1): الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، الحجم والاتجاه والمستقبل. دراسات استراتيجية ، ع1، صفحة 75.
- 8 - خليل عطية (1994): الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية. مجلة مصر المعاصرة، صفحة 146.
- 9 - رشيد العنزي (1418): قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار. بحث مقدم لندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة (صفحة 253). الرياض: وزارة الخارجية.

فهرس الجداول

- 10 - عبد الله السلامة (1997): الاستثمار الأجنبي المباشر والدول النامية. بحث مقدم إلى ندوة الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية. الرياض: وزارة الخارجية.
- 11 - عبد المطلب عبد المجيد (1 ديسمبر, 1998): مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي في مصر. المجلة المصرية لتنمية والتخطيط ، صفحة 17.
- 12 - عدنان ماتي صالح (2013): دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، الصفحات 378-357.
- 13 - عطاء الله بن مسعود (10 1, 2010): محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن. دراسات اقتصادية ، الصفحات 177-160.
- 14 - الفاتح محمد عثمان مختار (31 12, 2013): الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام 2000-2010م. أمبارك ، الصفحات 26-15.
- 15 - فرج عزت، إيهاب نديم (1420هـ): الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم. بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية (صفحة 30). جامعة الأزهر.
- 16 - قعلول سفيان (1 أبريل 2017): جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار ، مجلة دراسات اقتصادية.
- 17 - نورة بييري، عبود زرقين (1 جوان 2014): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب محددات وآثار، دراسة مقارنة باستعمال نماذج المعادلات الآتية ، مجلة العلوم الإنسانية، الصفحات 126-105.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1 - Boualam, F. (2010). L' investissements directs a létranger le cas de l'Algerie. Doctorat en scéance économiques . France: univervité de Montpéliere 1.

- 2 - Laura and others Alfaro) .March , 2010 " .(Does Foreign Direct Investment Promote Economic Growth ?Journal of Development Economics-242: ، الصفحات :256 .
- 3 - Léopold Djoutsa Wamba .(2017) .Investissements directs étrangers dans le capital des grandes entreprises au Cameroun .Marché et organisations 81 ، صفحة :104 à.
- 4 - Myriam Laforce 1) .Aout , 2006 ; .(Les Retombées de l'investissemment direct étranger ; analyse à partir de l'expérience libéralisation du secteur minier au Pérou .mémoire de maitrise en science politique . Montréal ، Québec è ، canada: UNIVERSITÉ DU QUÉBEC À MONTRÉAL.
- 5 - Noomen Lahimen .(2009) .La contribution des investissements directs étrangers a la reduction de la pauvreté en Afrique .Doctorat en séances économiques . université Paris Dauphin.
- 6 - OPTIMISER LES AVANTAGES MINIMISER LES COÛTS .(2002) . L'investissemment direct étranger au service du développement .OCDE . Synthèse
- 7 - Padma Mallampally et Karl P.Sauvant) .Mars, 1999 .(L'investissemment direct étranger dans les pays endéveloppement .revue Finance et développement.
- 8- Prakash Loungani et Assaf Razin 1) .juin, 2001 .(L'investissemment direct étranger; article .; revue Finance et développement (FMI.9-6 ، الصفحات :)
- 9 - UNCTAD .(2000) .Incentives and foreign direct investment .New York ، USA: UN.